



سياقات

اللغة والدراسات البيئية

كلية التربية - قسم اللغة العربية

جامعة الإسكندرية

مقاربات تطبيقية

دورية : دولية : محكمة

المجلد السادس - العدد الأول

ابريل ٢٠٢١

ISSN: 2537 - 0553 الترخيم الدولي المعياري للدورية

موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

د. ابتهاج محمد علي البار

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

المملكة العربية السعودية

الاستلام	٢٠٢١/١/١٠	المراجعة	٢٠٢١/٣/١٨	النشر	٢٠٢١/٤/٣٠
----------	-----------	----------	-----------	-------	-----------

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، فبدأ باستعراض مصادر الدراسة النحوية، ثم الاختلاف بين منهج المدرسة البصرية والكوفية في الأخذ بالسمع، وقد يظهر للباحث في الوهلة الأولى إجماع النحاة على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، فهو سبب قيام علم النحو الذي يعصم الألسنة من اللحن والخطأ في تلاوته، إلا أننا وجدنا هذا الاتفاق على المستوى النظري فحسب؛ فأغلب كتب النحو مكتظة بالشواهد الشعرية على حساب الآيات القرآنية التي لا يسوقها أغلب النحاة في مؤلفاتهم للاستشهاد بل لمجرد تعضيد القاعدة المستنبطة من الشعر العربي، والنحاة جميعاً بصريّهم وكوفيّهم لا يختلفون على كون القرآن الكريم مصدراً لبناء القواعد، لكن موطن الخلاف هو بعض القراءات القرآنية التي خرجت عن أقيسة نحاة البصرة، فرفضوا الأخذ بها وحاولوا تأويلها وتخريجها لتنسجم مع القواعد، أما نحاة الكوفة فقبلوا كل ما جاء من القرآن الكريم مُفضّلين في الأغلب عدم اللجوء إلى التأويل والتخريج، وهناك مَنْ طعن في تلك القراءات وضعفها مثل المبرد وغيره، وخلص البحث إلى نتيجة مفادها أن: الأولى عدم تحكيم القواعد المستنبطة من الشعر في القرآن وقراءاته بل فتح باب القياس على تلك الشواهد القرآنية.

الكلمات المفتاحية:

النحو العربي، القراءات القرآنية، الاستشهاد بالقرآن.



The position of grammarians on citing the Holy Qur'an and its readings

Dr. Ibtihal Muhammad Ali Al-Bar

King Abdulaziz University - Jeddah

KSA

Received	10/1/2021	Revised	18/3/2021	Published	30/4/2021
----------	-----------	---------	-----------	-----------	-----------

Abstract:

This study seeks to analyze the position of grammarians on citing the Noble Qur'an and its readings, and the research used the descriptive and analytical method to arrive at the results. It began by reviewing the sources of the grammatical study, then the difference between the visual school and the kufic school approach in the introduction of hearing, The research concluded that: The first is not to arbitrate the rules deduced from poetry in the Qur'an and its readings, but rather to open the door for analogy with those Qur'anic evidence.

Key words:

Arabic grammar, Qur'anic readings, Qur'an citation.



مقدمة:

القرآن الكريم هو ذروة الفصاحة والسلامة اللغوية، ولا شك أن أهم الدوافع وراء نشأة علم النحو كانت الحفاظ على النص القرآني من اللحن والخطأ، خصوصاً بعد دخول أعداد كبيرة من الأعاجم في الدين الإسلامي نتيجة اتساع الفتوحات الإسلامية، وتباين مواقف النحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءته، فيرى السيوطي وغيره من جمهور النحاة أن "كل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في اللغة سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً" وبعضهم الآخر عاب على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات مغايرة للقواعد النحوية المطردة^١ ويتناول هذا البحث بالتحليل والتفصيل مواقف النحاة المختلفة من القرآن الكريم وقراءته، واقتضى الموضوع تقسيمه إلى عناصر، هي ما يأتي:

-المصادر الأساسية للنقل اللغوي.

-مصطلح الراوي ومصطلح النحوي.

-منهج البصريين والكوفيين في الأخذ بالسمع.

-مصادر الدراسة النحوية.

-موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وبالقرائات القرآنية.

-الخاتمة والنتائج.

المصادر الأساسية للنقل اللغوي:

يُعدّ السماع أول أصول النحو، ويليه القياس والإجماع، وقد عرّفه السيوطي بقوله: "هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر"^٢، فهذه هي المصادر الأساسية للنقل اللغوي التي استنبط منها النحاة قواعدهم، وتشمل القرآن الكريم والحديث الشريف -الذي اختلف في الأخذ به لأنه تعرّض للحن بسبب الرواة غير العرب الذين لا يُحتج بكلامهم- والنثر والشعر العربي، فالقرآن الكريم يمثل اللغة المثاليّة المشتركة؛ لذا أجمع النحاة على الاستشهاد به، وهو غير القراءات القرآنية^٣، فهما حقيقتان مختلفتان فترق بينهما الزركشي بقوله: فالقرآن "هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات القرآنية، هي: اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفيّتها من تخفيف وتشديد وغيرها"^٤.

مصطلح الراوي ومصطلح النحوي:

تُعرف الرواية في اللغة بأنها جمع المادة اللغوية من الناطقين العرب الفصحاء بلقياهم والذهاب إليهم. أما عمل النحو فهو الوصول إلى أقيسة وأحكام مستنبطة من هذه المادة اللغوية المسموعة وتصنيفها.

ونظرياً يمكن الفصل بين هاتين الفئتين: الرواة والنحاة، لكن في الحقيقة نجد أن الأشخاص الذين قاموا بدور الراوي غالباً ما كانت لهم إسهامات في صنعة النحو، وحين تأخر الزمن قليلاً وجدناهم يتداولون الرواية عمّن قبلهم ويدرسون المادة اللغوية دراسة نحوية، لكن حين جفت الرواية بتأخر الزمان لم يبق إلا الدراسة لمجهودات الأوائل. ونلاحظ أن بعضهم غلبت عليه شهرة خاصة فهو راوٍ أو نحوي، مثل أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) الذي جمع من كتب السابقين ما ملأ به بيته إلى السقف (كما عرف عنه) غير ما يحفظه، فقد قام بدور الراوي وفي الوقت نفسه يُذكر أنه نحوي، وممن غلبت عليهم الرواية: حماد الراوية (ت ١٥٥هـ) وخلف الأحمر (١٦٧هـ) والأصمعي (٢١٦هـ)، أما



الخليل وسيبويه والكسائي والفراء فقد غلبت عليهم صناعة النحو، وبعضهم اقتصرت جهوده على فن واحد فقط وهم قليل.^٥

مصادر الدراسة النحوية:

تنوّعت المصادر اللغوية المسموعة التي اعتمد عليها النحاة في استنباط القواعد النحوية، فعلى رأسها القرآن الكريم ثم الحديث الشريف ثم كلام العرب، لكننا إذا أمعنا النظر في تلك المادة المسموعة سنجد الكثرة منها هي لغة الشعراء والأعراب الذين جاءت اللغة على ألسنتهم في مظهرين، هما: الشعر والغريب، فقد كانت الدراسة النحوية تركز على نوع خاص من اللغة هو اللغة المثالية المشتركة، لا اللهجات العربية، وقد تحقق مطلبهم في لغة الشعر. فوضع النحاة أسسا ومعايير لقبول الشعر والاستشهاد به تتمثل في: الحقبة التاريخية؛ إذ توقّف الاستشهاد في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، كما اشتراطوا البداوة وعدم التحضر وعدم مخالطة غيرهم من الأمم لضمان صفاء اللغة، والمتأمل في كتب النحو يجد أن نصوص الشعر غالبية على النثر الذي تجاهله النحاة لسببين رئيسين، هما: أن النثر يستعمله الناس في حياتهم الاجتماعية العامة، سواء كان فصيحاً أم غير فصيح. والسبب الثاني: هو أن الشعر بما يحمله من صور بديعة وإيقاع موسيقي أدي للتحفظ فيبقي في الذاكرة على الصورة اللغوية الأصيلة التي قالها الشاعر دون تغيير أو تحريف، وهذه اللغة الفصيحة هي بُغية النحاة في دراستهم وتقعيدهم للقواعد. لكنّ هذا التركيز على المادة اللغوية الشعرية أدى إلى كثرة الاستدراكات والأخذ في الاعتبار الضرورات الشعرية وغيرها من الأمور التي كان يمكن ضبطها إذا اعتدوا بالنص القرآني باعتباره المصدر الأول للتقعيد النحوي، وباعتباره يمثل نثر الفصحى.^٦

منهج البصريين والكوفيين في الأخذ بالسماع:

أولاً: منهج نحاة البصرة:

كانت البصرة ميناء تجارياً للعراق، فنزلت بها عناصر أجنبية مختلفة، ساهمت في وصلها بالثقافات المختلفة، مثل: اليونانية والفارسية والهندية؛ لذا ظهر فيها أشهر المترجمين، وعلى رأسهم ابن المقفع الذي ترجم كثيراً من كتب المنطق والأدب من الفارسية إلى العربية، وبذلك أصبح عقل البصرة أدق وأعمق من عقل علماء الكوفة، التي كانت مشغولة بعلم الفقه، مما جعل البصرة أكثر استعداداً لوضع القواعد الكليّة في علم النحو بأقيسته وضوابطه المختلفة بشكلٍ علميٍّ مُحكم.^٧ وبذلك كان للبصرة السبق في وضع هيكل النحو باتجاهاتها العقلية الواضحة.

ونلمس فرقا واضحا بين منهج نحاة البصرة ونحاة الكوفة في تحديد من يؤخذ عنهم من العرب، فقد كان الفريق الأول يتشدد في السماع عن العرب، ويشترطون في المسموع أن يكون كثيراً حتى يُقاس عليه، وافتخروا بمنهجهم هذا على الكوفيين، وتعاملوا مع القواعد التي استقرؤها من العرب الفصحاء على أنها قواعد عامة يجب أن تطرد، وما خالفها فيحكمون عليه بالشذوذ أو الضرورة أو يبحثون له عن تأويل حتى ينسجم مع القواعد العامة.^٨ و يوضّح السيوطي شروط ما يُحتجّ به من كلام العرب، بأن يكون ثبتاً عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وقد حدّد النحاة القبائل الفصيحة التي أخذ عنها، وهي: قيس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذ نحاة البصرة عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري الذين كانوا يسكنون أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم حولهم، فلم يؤخذ من لحم ولا جُذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاة وغسان لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر لمجاورتهم اللغة اليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم الفرس، ولا من عبد القيس لمخالطتهم الهند والفرس.^٩ كل ذلك سعياً لتحقيق السلامة اللغوية فيمن يؤخذ عنهم؛ لأنه سيترتب على ذلك وضع قواعد مطّردة ينتظم بها هيكل النحو.



ومن هنا لجأ نحاة البصرة إلى التأويل في بعض القراءات القرآنية السبعة أو الشاذة، إما لإبعادها عن الضعف، أو لإخضاعها للقواعد النحوية المطردة^{١١}، وقد نصّ على ذلك السيوطي بأن بعض النحاة المتقدمين عابوا على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات لم تنسجم مع قواعدهم النحوية، ونسبوا إليها اللحن، وصرّح باعتراضه على هذا الموقف النحوي؛ لأن القراءات القرآنية ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا شكّ فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازها في اللغة.^{١٢}

من ذلك اعتراضهم على قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر (وجاعلُ الليلِ سكننا) في قوله تعالى: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (الأنعام: ٩٦)، فاسم الفاعل إذا كان ماضيا لا يعمل عند البصريين. ولا بد من تقدير فعلين مضميرين نصبا (سكننا، والشمس والقمر)^{١٣}. وقوله تعالى: (قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) (هود: ٧٢) قرئت (شيخا) بالرفع وبالنصب، فالنصب على الحال من المُشار إليه، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى الإشارة، فكان المعنى: أُشير إليه شيخا. أما الرفع فيكون (شيخ) لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا شيخ^{١٤}. وقوله تعالى: (كَرَمَادٍ آسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) (إبراهيم: ١٨) قرئت (بتنوين يوم)، والتقدير: في يومٍ عاصفٍ ريحُه، كقولنا: مررتُ برجلٍ حسنٍ خُلُقُه، ثم حُذِفَ الفاعل؛ لأن المعنى علم^{١٥}.

لقد صرف نحاة البصرة النظر عن المعنى المباشر للعبارة القرآنية في المواضع غير المتوافقة مع المعنى، أو المخالفة لظاهر القواعد اللغوية والنحوية، ونقذوا على مستوى التطبيق مبدأ التقدير لصورة أخرى من العبارة يتحقق فيها كل الصفات المثالية التي ترتضيها قواعد النحو^{١٥}.

ثانيا: منهج نحاة الكوفة:

نشأت المدرسة الكوفية بعد أن استقرت ونضجت المدرسة البصرية؛ إذ كانت الكوفة مشغولة حتى منتصف القرن الثاني الهجري بالقراءات القرآنية ورواية الأشعار، وأصبح للكوفيين منهج خاص بهم اختلف في بعض أسسه عن المنهج البصري، من ذلك أنهم يستشهدون بلهجات العرب كلهم بدوهم وحضرهم، ويأخذون عن القبائل المختلفة، مثل قبيلة بكر وتغلب التي لم يعتدّ بها البصريون لمخالطتهم الفرس، فالمدرسة البصرية كانت تتشدد في فصاحة العربي الذي يأخذون عنه اللغة والشعر، وإذا نظرنا إلى القراءات القرآنية وجدنا أن الكوفيين كانوا يقبلون الاستشهاد بالقراءات القرآنية لأنهم أهل رواية، وبنوا كثيرا من القواعد النحوية عليها، بخلاف بعض نحاة البصرة الذين اعترضوا على بعض القراءات القرآنية لمخالفتها القواعد النحوية المطردة^{١٦} فهم لا يقبلون القياس عليها، على حين أن الكوفيين أوسع رواية واعتدوا بكل ما صح سماعه عن العرب- فكيف بالقراءات القرآنية!- حتى لو كان مخالفا للقواعد المطردة التي اعتمدها البصريون ولو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول المطردة جعلوه أصلا وبؤبؤا عليه بخلاف البصريين الذين لا يأخذون بكل مسموع^{١٧} وبذلك اختاروا الالتزام بمنهجهم النقلي الذي ساروا عليه في علم الفقه والقراءات، وكانوا أمناء على طابعهم ومنهجهم فخالفوا البصريين في بعض الأصول التي يرفضها الطابع النقلي، وكذلك في بعض الفروع والمسائل المبنية على هذه الأصول^{١٨}.

موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يُجمع النحاة على أن النص القرآني هو المصدر الأصل من مصادر التعديد للغة، لكن هذا الموقف تم تطبيقه على المستوى النظري فحسب، أما ما تم فعليا فهو غير ذلك، فالنحاة انصرفوا نسبيا عن استقراء النص القرآني في عملية استخلاص القواعد النحوية، وكتب النحو وعلى رأسها كتاب سيبويه قد اعتمد على الشعر العربي اعتمادا كاملا في التعديد النحوي، ولم يتمّ في كثير من الأحيان التعامل مع الآيات القرآنية باعتبارها شواهد نحوية، بل جاءت في أكثر المواضع على سبيل التعضيد والتوكيد للقواعد التي تم استنباطها من الشواهد الشعرية، ونلاحظ أن أغلب



النحاة بعد سبويه سلكوا هذا الاتجاه في مؤلفاتهم، فكتب شواهد النحو مليئة بالشعر وشروحه والتعليق عليه، حتى أصبح مصطلح الشواهد النحوية مرتبطا بالشعر، ولا يتبادر إلى الذهن أنه يرتبط بالآيات القرآنية.^{١٩}

موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

يفرق الزركشي بين القرآن والقراءات ويرى أنهما حقيقتان متغايرتان، فالقرآن "هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات القرآنية هي: اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف وكيفية من تخفيف وتشديد وغيرها"^{٢٠}. فهي "علم يبحث في كيفية أداء كلمات القرآن والنطق بها كما أنزلت على النبي صلى الله عليه وسلم مع معرفة مُختلفها إعرابا وبناءً، تذكيرا وتأنيثا، تخفيفا وتشديدا، مدا وقصرا، وما إلى ذلك عن طريق التلقي والمشافهة للمشايخ الموجودين"^{٢١}

والقراءات القرآنية مصدر أصيل يعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدا في شبه الجزيرة قبل الإسلام، فالقراءة القرآنية لا يُكتفى فيها بالسماع عن الشيخ فحسب بل لابد من شرط التلقي والعرض وهما أوثق الطرق في النقل اللغوي.^{٢٢} وقد وضّح علماء القراءات هذا المنهج الدقيق في الرواية وصحة النقل، بقولهم: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل إذا ثبت عنهم لم يردّها قياس عربية، ولا فسوّ لغة لأن القراءة سنّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"^{٢٣} كما وضعوا ثلاثة أركان لصحة القراءة، أولها: موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، وصحة السند، فما توفرت فيها هذه الشروط فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردّها أو إنكارها، ووجب على الناس قبولها، وإذا اختل ركن من هذه الأركان فهي قراءة شاذة. وقد وضّح ابن الجزري الضابط الأول وهو موافقة العربية بأن تُوافق القراءة ولو وجها من وجوه العربية سواء كان أفصح أم فصيحاً، مُجمعا عليه أم مُختلفا فيه اختلافا لا يضرّ إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الركن الأهم عند علماء القراءات.^{٢٤}

ويلفتنا أن أول نحوي بصري هو ابن أبي إسحق الحضرمي (ت ١١٧هـ) كان من القراء، ومع ذلك سعى إلى إنشاء آلة نحوية تتميز بالاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ مما يعصم الألسنة من اللحن، وبلغ من شغفه بالاطراد أنه لم يكن يطيق أن يسمع كلاما يخالف القواعد لأن في ذلك تهديدا للبيكل النحوي الذي اهتدى إليه، وتهديدا للصناعة والضبط؛ وهذا ما يُفسّر مواقفه من الفرزدق؛ إذ يطعن على لغته عند مخالفته قواعد النحو البصري، وبما أن الحضرمي من نحاة القراء فقد وظّف القواعد النحوية التي توصل إليها في اختيار القراءات، ومثال ذلك أن القواعد النحوية تأتي أن يكون خبر المبتدأ جملة طلبية، لذا اختار قراءة النصب في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (المائدة: ٣٨).^{٢٥} وهي قراءة عيسى بن عمرو وابن أبي عبيدة بالنصب على الاشتغال. وعيسى بن عمر لم يقرأها من تلقاء نفسه بل على شيوخه الذين أخذ عنهم القراءة، فقراءته مستندة إلى الصحابة وإلى الرسول.^{٢٦} والاختيار في اصطلاح القراء هو "انتقاء القارئ الضابط العارف باللغة طريقة خاصة به في القراءة منسوبة إليه مُستلّة من بين ما روى عن شيوخه لعلّه ما"^{٢٧}. ويوضح ابن الجزري السبب في إضافة الحروف والقراءات إلى بعض الصحابة وغيرهم: بأن القارئ كان أضبط لتلك القراءة التي اشتهر بها، وأكثر قراءة وإقراءً بها، وملزمة لها، كما يقال قرأ بحرف نافع أو بحرف ابن مسعود؛ فذلك القارئ والإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره من الوجوه وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرف به، وليس هذا الاختيار اختراعا أو اجتهادا أو رأيا بل يُشترط فيها الرواية عن شيوخه.^{٢٨}

أما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، النحوي المشهور فهو أحد القراء السبعة، عُني بلغات العرب وأشعارها وغيرها، وله آراؤه النحوية الخاصة به، لكن لم يشغله هذا الجانب بل اهتم بإقراء الناس في المسجد الجامع بالبصرة، وربما لذلك لم يأخذ عنه سبويه في النحو لكن روى عنه بعض الشواهد اللغوية عبر تلميذه يونس بن



حبيب.^{٢٩} وعلي الكسائي (ت ١٨٩هـ) القارئ المعروف فهو إمام النحو الكوفي كان معروفا بالصدق والأمانة فيما يرويه، عُرف عنه أنه توسع في القياس النحوي، فلم يلتزم بما وضعه نحاة البصرة بل وسَّع ذلك ليشمل ما نطق به العرب الحواضر، من اللهجات المختلفة؛ والذي دفع الكسائي إلى ذلك أنه من القُراء، وفي القراءات القرآنية بعض الظواهر اللغوية التي رفضها النحو البصري، فخشي أن يظن الناس أن هذه القراءات لا توافق العربية، وأن فيها خطأ، وهي جميعا مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذا سعى إلى تغيير منهج النحو البصري ليتسع للهجات الشاذة ويفتح الباب للقراءات القرآنية لحمايتها وصونها، من ذلك قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ) (الأعراف: ١٩٤)، بتخفيف (إِنْ)، ونصب (عبادا وأمثالكم)^{٣٠}، واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أَنَّ (إِنْ) هي نافية عملت عمل (ما) الحجازية إذا دخلت على جملة اسمية، وأكثر البصريين يرفضون ذلك ولا يجعلونها قاعدة عامة، والصحيح أنها لغة ثبتت ذلك في النثر والنظم، أما اعتراض ابن النحاس بأن هذه القراءة لا ينبغي أن يُقرأ بها؛ لأنَّ النحاة يختارون الرفع في خبر (إِنْ) النافية فيقولون: (إِنْ زيد منطلق) لأنَّ عمل (ما) ضعيف و(إِنْ) التي بمعناها أضعف منها، فهو مردود لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية.^{٣١}

والنحاة جميعا بصريهم وكوفيهم لا يختلفون على كون القرآن الكريم مصدرا لبناء القواعد، لكن موطن الخلاف هو بعض القراءات القرآنية التي خرجت عن أقيسة نحاة البصرة، فرفضوا الأخذ بها وحاولوا تأويلها وتخليجها لتنسجم مع القواعد، أما نحاة الكوفة فقبلوا كل ما جاء من القرآن الكريم مُفضّلين في الأغلب عدم اللجوء إلى التأويل والتخريج.^{٣٢}

ومن هذه القراءات التي هاجمها بعض نحاة البصرة قراءة حمزة الكوفي بجر الأرحام في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (النساء: ١)، قرأ جمهور السبعة بالنصب، بعطف الأرحام على لفظ الجلالة، على حذف مضاف، و التقدير: "واتقوا الله وقطع الأرحام"، والمشترك بينهما أن تقوى الله يكون بالترام طاعته، واتقاء الأرحام يكون بوصلها والبر والإحسان، وفي هذا العطف على اسم الله دلالة على عظم ذنب قطع الرحم، كما قرّن الله تعالى بين توحيدِهِ وِبرِّ الوالدين، في قوله تعالى (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) (البقرة: ٨٣)، وقيل في النصب وجه آخر، وهو: أن يكون عطفًا على موضع (به)، كما يُقال: (مررت بزيد وعمرا) بنصب (عمرا) بالإتباع على المحلّ لا على اللفظ. وقراءة الجر(والأرحام) هي قراءة حمزة الزيات قراءة سبعية متواترة، توجيهها هو: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.^{٣٣} وهذا هو مذهب الكوفيين، وصحّحه ابن مالك^{٣٤}، خلافاً لجمهور البصريين. ويؤيده السماع والقياس. أما السماع فمجيئه في فصيح الكلام، كقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) (الحجر: ٢٠) أي: لكم ولمن لستم،^{٣٥} وقد ورد ذلك أيضًا في كلام العرب وأشعارهم، نحو: "ما فيها غيره وفريسه"، بجرّ "الفريس" عطفًا على الضمير في "غيره"، والتقدير: ما فيها غيره وغير فريسه.^{٣٦} وقول الشاعر:

فاليوم قرئت تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا***فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ^{٣٧}

وقراءة الجرّ عند نحاة البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم عطف ظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، يقول المبرد: "لو صليت خلف إمام يقرأ والأرحام بالكسر، لأخذت نعلي ومضيت"^{٣٨}. وتبعهم في ذلك الزمخشري فإنه كثيرا ما يطعن في القراءات وهذه جسارة وجُراً؛ فحمزة رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان الأعمش وحمدان بن أعين، ومحمد بن أبي ليلى، وجعفر بن محمد الصادق، ولم يقرأ حمزة حرفا إلا بأثر، وكان ورعا صادقا ثقة في الحديث، ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة، وأمّ الناس سنة مئة، وعرض عليه



القرآن جماعة منهم سفيان الثوري، ومن تلاميذه الكسائي إمام الكوفة في القراءة والعربية، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم.^{٣٩} وهذا ردّ واضح من أبي حيان الأندلسي على نحاة البصر؛ فالقراءة شرطها الأقوى صحة السند، كما أن هذه القراءة وافقت العربية ولم تخرج عن اللغة الفصيحة، لكنهم هاجموا لخروجها عن قواعدهم التي ارتضوها، مع تعضيدها بالسماع والقياس.

وقد حاول نحاة البصرة تأويل هذه القراءة حتى تنسجم مع قواعدهم المطردة؛ مما لا حاجة إليه إلا أنهم لم يرتضوا الإقرار بصحة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، والتأويل الأول، هو: أن تكون الواو للقسم، وليست واو العطف، وهم يُقسمون بالأرحام ويُعظّمونها، والله تعالى أن يقسم بما شاء، والوجه الثاني: أن تكون الباء حذفت لتقدم ذكرها، كما حذفت في نحو "بمن تَمُرُّ أُمُّ" ولا يُقال "أمر به" وقد كثر عنهم حذف حرف الجر.^{٤٠}

فمذهب جمهور البصريين عدم جواز العطف على الضمير إلا بإعادة الجار، إلا في الضرورة، نحو قوله تعالى: (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آئِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (فصلت: ١١)، ونحو قوله تعالى (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) (غافر: ٨٠)، وقوله: (قُلِ اللَّهُ يَنْجِيكُم مِّنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُنْجَرُونَ)، (الأنعام: ٦٤)، وقوله تعالى: (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ) (البقرة: ١٣٣)، واحتجوا بأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطف على الضمير المجرور، فكأنما عطف الاسم على الحرف الجار، لأن الضمير المجرور لا يكون إلا مُتَّصِلًا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. والضمير صار عوضًا عن التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون "يا غلام" فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، ووجه الشبه بينهما أنهما على حرف واحد، وأنهما يُكْمَلان الاسم، وأنهما لا يُفصل بينهما وبين الاسم بالظرف، بخلاف الاسم الظاهر. والمعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر، فلما صح "مرّ زيد وأنت" صح "مررت أنت وزيد"، ولما صح "كلمت زيدًا وإياك" صح "كلمتك وزيدًا"، ولما امتنع "مررت بزيد وك" امتنع "مررت بك وزيد"، فليس للمجرور ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر، لذا لا يصح عطف الظاهر على الضمير.^{٤١} ويرى الجرمي أنه يجوز العطف بغير إعادة الجار، ولكن إن أُكِّد الضمير، نحو: مررت به نفسيه وزيد، مررت بك أنت وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد. أما إذا لم يُؤكِّد نحو "مررت بك ويزيد" فلا يجوز.^{٤٢}

ويتّضح من استعراض الآراء النحوية المختلفة السابقة اعتراض بعض النحاة على قراءة سبعية متواترة هي قراءة حمزة، والطعن فيها لمخالفتها القواعد النحوية التي وضعوها وألزموا أنفسهم بها، ويرى بعض الباحثين أن المنهج السليم الذي كان يجب أن يسير عليه النحاة في قضية الاستشهاد بالقراءات القرآنية هو: النظر في القراءات الصحيحة السند فما خالف منها القواعد النحوية، صححوا به تلك القواعد، أما تحكيم القواعد في القراءات الصحيحة التي نقلها العلماء الفصحاء فعكس للمنطق؛ لأن الرواية الصحيحة هي المسموع الذي يُستنبط منه القواعد.^{٤٣} وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشوّ لغة لأن القراءة سنّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.^{٤٤}

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة قضية الاستشهاد النحوي وعرضت أهم المعايير التي اشترطها النحاة في المادة اللغوية المسموعة التي استنبطت منها القواعد، وعرّجت الدراسة على أهم الفروق المنهجية في اختيار المسموع بين المدرسة البصرية والكوفية، ثم فصلت في موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم بوصفه يمثل أعلى درجات الفصاحة في النثر، مع تحليل موقفهم من الاستشهاد بالشعر العربي الذي جاء بكثافة في مؤلفاتهم ودراساتهم اللغوية، ثم موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، وأتضح أن نحاة البصرة كانوا يلجأون إلى التأويل والتخريج حين



تصطدم قراءة قرآنية مع قواعدهم، وأغلب نحاة الكوفة قبلوا تلك القراءات، وفتحوا الباب للقياس عليها، وبعض نحاة البصرة كانوا يهاجمون تلك القراءات ويصفونها بالضعف والشذوذ؛ وأرى أنه كان الأولى بهم احترام تلك القراءات القرآنية وعدم تضعيفها حتى إن لم يرغبوا في التقييد عليها، وفتح باب القياس على تلك الشواهد القرآنية، مع ملحظ مهم هو: وجود ما يؤيد تلك المظاهر اللغوية الواردة في القراءات من السماع والقياس.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية) ١٩٩٨م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، (بيروت: المكتبة العصرية) ١٩٩٥م.
- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، (بيروت: عالم الكتب) (د.ت).
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، (بيروت: المكتب الإسلامي) ١٩٨٧م.
- أمين، الاختيار عند القراء، (الرياض: كرسي القرآن وعلومه بجامعة الملك سعود) ١٤٣٦هـ.
- الأنباري، عبد الرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، علّق عليه: بركات يوسف هبود (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، د.ت).
- الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الجواد وعلي معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية) ٢٠٠١م.
- حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (القاهرة: عالم الكتب) ٢٠٠٠م.
- الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، (الرياض: مكتبة الرشد) ١٩٨٤م.
- الراجعي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية) ١٩٩٨م.
- راضي، عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، (مصر: مكتبة الخانجي)، (د.ت).
- الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، ضبطه وعلّق عليه: مصطفى عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية) ١٩٨٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، (لبنان: دار الكتب العلمية) ١٩٩٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية) ١٩٩٨م.
- شنوقة، السعيد، في أصول النحو العربي، (القاهرة: المكتبة الأزهرية) ٢٠٠٨م.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، (القاهرة: دار المعارف) (د.ت).
- العميريني، محمد، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧م.
- عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دراسة اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: عالم الكتب) ١٩٨٨م.
- المبرد محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحرير: عبد الحميد هنداي، (بيروت: دار الكتب العلمية) ٢٠٠٣م.
- المعبر، سمير، نظرات في علم القراءات، (جدة: دار حافظ)، ٢٠٠١م.
- مكرم، عبدالعال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، (القاهرة: دار المعارف) ١٩٦٨.



الهوامش:

- ١ السيوطي، عبدالرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، (لبنان: دار الكتب العلمية)، ١٩٩٨م، ص ٢٤، ٢٥.
- ٢ المرجع السابق، ص ٢٤
- ٣ انظر: شنوقة، السعيد، في أصول النحو العربي، (القاهرة: المكتبة الأزهرية)، ٢٠٠٨م، ص ٤٥، ٤٤.
- ٤ الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، ضبطه وعلّق عليه: مصطفى عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٣٩٦، ٣٩٥.
- ٥ انظر: عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دراسة اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، (القاهرة: عالم الكتب)، ١٩٨٨م، ص ١١-١٣
- ٦ انظر: المرجع السابق، ص ٢٦-٣٠، و ص ٢١٣، ١١٤
- ٧ انظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، (القاهرة: دار المعارف)، (د.ت)، ص ٢١، ٢٢.
- ٨ انظر: العميريني، محمد، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧م، ص ٧٤٩-٧٥٠.
- ٩ انظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، مرجع سابق، ص ٣٣.
- ١٠ انظر: الحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، (الرياض: مكتبة الرشد)، ج ١، ص ٣٣.
- ١١ انظر: السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح، مرجع سابق، ص ٢٥.
- ١٢ انظر: الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الجواد وعلي معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية) ٢٠٠١م، ج ٤، ص ١٩٠.
- ١٣ انظر: الأنباري، عبدالرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، علّق عليه: بركات يوسف هبود (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، (د.ت)، ج ٢، ص ١٧، ١٨.
- ١٤ انظر: المرجع السابق نفسه، ج ٢، ص ٤٦.
- ١٥ انظر: راضي، عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، (مصر: مكتبة الخانجي)، (د.ت)، ص ٤١٦.
- ١٦ انظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص ٢٠، ص ١٥٩-١٦٠، مكرم، عبدالعال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، (القاهرة: دار المعارف) ١٩٦٨م، ص ١٢١-١٢٣.
- ١٧ انظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، مرجع سابق، ص ١١٤
- ١٨ انظر: حسان، تمام، الأصول، (القاهرة: عالم الكتب) ٢٠٠٠م، ص ٣٦، ٣٧.
- ١٩ انظر: عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- ٢٠ الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٩٦، ٣٩٥.
- ٢١ المعير، سمير، نظرات في علم القراءات، (جدة: دار حافظ) ص ٢١.
- ٢٢ انظر: الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية) ١٩٩٨م، ص ٨٤.
- ٢٣ ابن الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية) ١٩٩٨م، ج ١، ص ١٦.
- ٢٤ انظر: المرجع السابق، ص ١٥، ١٦.
- ٢٥ انظر: حسان، تمام، الأصول، مرجع سابق، ص ٣٣، ٣٤.
- ٢٦ الأندلسي، محمد أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج ٣، ص ٤٩٠، ٤٩١.
- ٢٧ فلاتة، أمين، الاختيار عند القراء، (الرياض: كرسي القرآن وعلومه بجامعة الملك سعود) ١٤٣٦هـ، ص ٣٩.
- ٢٨ انظر: ابن الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٧.
- ٢٩ انظر: ضيف: شوقي، المدارس النحوية، ص ٢٧.
- ٣٠ انظر: المرجع السابق، ص ١٧٥-١٧٧.



- ٣١ انظر: الأندلسي، محمد أبو حيان، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج٤، ص٤٤٠.
- ٣٢ انظر: مكرم، عبدالعال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص١٢٤.
- ٣٣ انظر: الأندلسي، أبو حيان محمد، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج٣، ص١٦٥.
- ٣٤ انظر ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد مكي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية) ١٩٩٥م، ج٢، ص٢٢٠.
- ٣٥ انظر ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المُفصَّل (بيروت: عالم الكتب) (د.ت)، ج٣، ص٧٨.
- ٣٦ انظر السيوطي، عبدالرحمن، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١٩٩٨م، ج٥، ص٢٦٨.
- ٣٧ من البسيط: لم يُعرف قائله، وهو من شواهد سيويه، عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، (بيروت: عالم الكتب)، ١٩٨٣م، ج٢، ٣٨٣، و الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج٢/٤٦٤، وابن عقيل: بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، مرجع سابق، ج٢/٢٢٠.
- ٣٨ المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحرير: عبد الحميد هندواوي، (بيروت: دار الكتب العلمية) ٢٠٠٣م، ج٢، ص٤٨.
- ٣٩ انظر: الأندلسي، أبو حيان محمد، تفسير البحر المحيط، مرجع سابق، ج٣، ص١٦٧.
- ٤٠ انظر ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المُفصَّل، مرجع سابق، ج٣، ص٧٨.
- ٤١ انظر الأنباري، عبدالرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف: مرجع سابق، ص٤٦٦، ٤٦٧، وابن يعيش، موفق الدين، شرح المُفصَّل، مرجع سابق، ج٣، ص٧٨، ٧٧.
- ٤٢ انظر السيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج٥، ص٢٦٨، ٢٦٩.
- ٤٣ انظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، (بيروت: المكتبة الإسلامي) ١٩٨٧م، ص٣٣، ٣٢.
- ٤٤ ابن الجزري، محمد، النشر في القراءات العشر، مرجع سابق، ١٩٩٨م، ج١، ص١٦.

